العمل المصرفي الإسلامي
المفهوم وعوامل الانتشار

د. خنفوسي عبد العزيز
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بالجزائر

إنّ انفتاحَ النظامِ المصرفيِّ العالَميِّ على العملِ المصرفيِّ الإسلاميِّ، سيُمكِّنُ دولَ العالَم من الاستفادةِ ممَّا تُتيحُه المصارفُ الإسلامية في مختلفِ المجالات– خاصَّة وأنَّ جُلَّ الدولِ التي هيَ في مرحلةِ نُموٍّ تحتاجُ إلى كلِّ ما يَدعمُ ويُعزِّزُ النموَّ والتنميةَ؛ إلاّ أنّ العقبةَ الرئيسةَ التي تُواجهُ نشاطَ البنوكِ الإسلامية في الدولِ (الغربيَّة والعربيَّة) هو خُضوعُها للقوانينِ واللوائحِ نفسِها التي تُطبَّقُ عادةً على العملِ المصرفيِّ التقليديِّ (وهي عدمُ مراعاةِ خُصوصيَّتِها)؛ ولكنْ رغمَ ذلك فنحنُ نأملُ في تحقيقِ نتائجَ مُرضيةٍ على مستوى تمويلِ المشاريع.

وعليه سيُحاولُ الباحثُ من خلالِ هذا المقالِ البحثيِّ أن يتعرَّضَ بـ(التحليلِ والمناقشة) إلى أبجدياتِ العملِ المصرفيّ الإسلاميّ، وهذا بِعَرضِ: (مَفهومِه، نشأتِه وتطوُّرِه)، ومِن ثَمَّ بعد ذلك سيَقومُ بالتعريجِ عن العواملِ والمزايا التي جعلتِ البنوكَ الإسلامية تنتشرُ بصورةٍ مذهلةٍ عبرَ أنحاءِ العالَم.

عوامل وتحديات تطور العمل المصرفي الإسلامي.

هناك مجموعةٌ من العواملِ والمزايا التي جعلتِ البنوكَ الإسلامية تنتشرُ بصورةٍ سريعة في أنحاءِ العالمِ؛ حيث أنّها امتازتْ بالآتي[1]:

ذاتُ كفاءةٍ عالية تُمكِّنُها من إدارةِ الأزمات المالية، و قد أثبتَت الأزمةُ الآسيوية أنّ المصارفَ الإسلامية أقلَّ تأثُّراً بالصدمات، وهذا راجعٌ لطبيعةِ عمل المصارف الإسلامية من حيث (مُشاركتُها للمخاطرِ مع العملاءِ، وعدمُ تحمُّلِها وحدَها مخاطرَ الأعمالِ المصرفية (أي تقاسُمَ المخاطِر)، وهو ما يجعلُها أقلَّ عُرضَةً للمخاطِرِ الناجمةِ عن الأزماتِ الاقتصادية والمالية.

[1] عبد الباسط الشيبي، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مقال منشور على الانترنت على الموقع الإلكتروني الآتي: www.arabsgate.com، وهذا بتاريخ 23/09/2006.

- بأنّ لها القُدرةَ على تطويرِ الأدوات والآليَّات والمنتجات المصرفية الإسلامية؛ ممّا أدَّى إلى انتشارِها بسرعةٍ، وتُشيرُ التجربةُ إلى أنّ صيغَ التمويلِ الإسلامية تتميَّزُ بمُرونةٍ كبيرة؛ ممّا يجعلُ من الممكنِ تطويرُها وابتكارُ صيَغٍ أُخرى مناسبةٍ لكُلِّ حالةٍ من حالاتِ التمويل.
- أكثرُ (مَقدرةً ومُرونةً) في إدارةِ المخاطر المصرفية؛ وذلك لأنّ منهجيَّةَ العملِ المصرفيِّ الإسلاميّ تُبنى على أساسِ المشاركة (أي اقتسامِ المخاطر)، وليسَ الإقراضَ والاقتراضَ.
- وجودُ جالياتٍ إسلامية كبيرة في أنحاءِ العالَم كافّةً، وارتفاعُ عددِ المسلمينَ إلى أكثرَ من ١.٣ مليار مسلم أي خمس (١/٥) سُكَّان العالم.
- زيادةُ حجمِ الفوائضِ المالية في الدول الإسلامية؛ سواءٌ كان ذلك على مستوى (الأفرادِ)، أم على مستوى (المؤسَّساتِ والحكومات).

هذا بالإضافةِ إلى أنّ الأزمةَ المالية العالَميَّة الأخيرةَ وفَّرَتْ فُرَصاً كثيرةً للبنوكِ الإسلامية من أجلِ تعزيزِ مكانتِها عالَميًّا، ومُشيراً إلى أنّ تلكَ الأزمةِ دفعتْ إلى تزايُدِ الاهتمامِ بالصناعةِ المصرفية الإسلامية في ظلِّ تهاوي وإفلاسِ البنوك التقليدية[1].

ويُؤكِّدُ (مُحلِّلونَ ومُفكِّرونَ اقتصاديونَ) أنّ التمويلَ الإسلامي يواجِه في الوقتِ الراهن جملةً من التحدِّياتِ يُمكِنُ إجمالُها في الآتي[2]:

- تحريرِ وعولَمةِ الخدماتِ المصرفية؛ خاصَّةً بعدَ تطبيقِ اتفاقية التجارة الدولية وتحريرِ الخدمات.
- الفجْوةِ التكنولوجية وضَعفِ التطوير في الصناعةِ المالية الإسلامية مقارنةً بالصناعةِ المالية التقليدية.
- ضآلةِ أحجامِ البنوك الإسلامية؛ حيث أنّ قرابةَ ٧٥٪ من البنوكِ الإسلامية يبلغُ رأسُ مالِ كلٍّ منها أقلَّ من ٢٥ مليون دولار، وضَعفِ التنسيقِ والعملِ المشترك بينها على المستوى الدوليّ.
- عدمِ وُجودِ (أسواقٍ مالية ونقدية محلية ودولية نشطةٍ) تتعامَلُ بأدواتِ الاستثمار الإسلامية المستخدَمة في السوقَينِ (المالِيِّ والنقديِّ)، وعدمِ قُدرةِ المصارفِ الإسلامية على الاستفادةِ من السنداتِ الحكومية التي تُصدِرُها المصارفُ المركزية، والتي في الأغلبِ ما تُشكِّلُ مجالاً رحباً لاستثمارِ الفوائض المالية لدى المصارف.
- عدمِ مُراعاةِ بعضِ المصارف المركزية لخُصوصيةِ عملِ المصارف الإسلامية التي تعملُ في نِطاقها، بالإضافةِ لخُضوعِ المؤسَّساتِ المالية الإسلامية لـ(مَعاييرَ وضوابطَ) لا تتَّفِقُ مع طبيعةِ عملِها على المستوى الدوليّ.

كما يُمكِنُنا إضافةَ التحدِّياتِ التالية[3]:

---

[1] خليفة بن جاسم، فرص كبيرة أمام البنوك الإسلامية لتعزيز مكانتها عالميا، جريدة الشروق العربي، 21/09/2010، ص:04.
[2] عبد الحميد أبو موسى، الصناعة المصرفية وتحديات المرحلة، اتحاد المصارف العربية، العدد 284، أكتوبر 2003، ص، ص:10،11.
[3] إقبال منور، محمد أوصاف، طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، ورقة مناسبات رقم 02 للمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية، ط2، 2001.

- ضيقَ السُّوق من حيث عدمُ وجودِ عددٍ كافٍ من المصارفِ الإسلامية في كلِّ دولةٍ من الدولِ التي تعملُ فيها هذه المصارفُ، الأمرُ الذي يَحرِمُها من تكوينِ سوقٍ نَشِطٍ للعملِ المصرفيِّ الإسلامي؛ حيث أنّ وجودَ عِدَّةِ مصارفَ إسلاميةٍ يُساعِدُ في زيادةِ حِدَّةِ المنافسة، ومِن ثَمَّ تنوُّعِ الخدماتِ والمنتجاتِ المصرفية المقدَّمة.
- الحاجةَ إلى الملاءةِ المالية وزيادةِ رأس المال، وكفايته؛ بسببِ الوظائفِ التي يُؤدِّيها المصرفُ الإسلاميُّ (القُدرةُ على تحمُّلِ المخاطر؛ من خلالِ "الكفاءةِ المالية والجدارةِ الائتمانية" لقاعدَةِ عُملائه).
- عدمَ تطويرِ الأدواتِ المالية في أسواقِ رأس المال (العربية والدولية)؛ من أجلِ مُواجَهةِ ظُروفِ السيولةِ عند الحاجةِ إليها أو عندَ وجودِ فائضٍ منها.
- قِلّةَ الطواقمِ البشريةِ المؤهَّلة في العملِ المصرفيِّ الإسلاميِّ، والتي تُمكِّنُها من تحسينِ مستوى (إدارتها وعملياتها الفنِّيَّة، وبالتالي تعظيمِ مَهارتها في الهندسةِ المالية الإسلامية وقُدرتها على مُنافسةِ البنوكِ التقليدية.
- وجودَ مشاكلَ محاسبيةٍ نتيجةَ الاختلافاتِ بين محاسبةِ المصارفِ الإسلامية، ومحاسبةِ المصارفِ التقليدية.
- ضعفَ التنسيقِ بين الهيئاتِ الشرعية في المصارفِ الإسلامية، وتوحيدَ المرجعيةِ الشرعية في كلِّ بَلَدٍ.

وقد أشارَ صندوقُ النقدِ الدولي في شهرِ أوت ٢٠١٠ إلى أنَّ هجَمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والارتفاعَ الكبير في أسعارِ النفط في السنواتِ الأخيرة، قد أسهمَتْ بقُوَّةٍ في تعزيزِ مكانةِ الصيرفةِ الإسلامية خُصوصاً أنّ المستثمرينَ المسلمينَ باتُوا يُفضِّلونَ إبقاءَ أموالِهم في أوطانِهم، وفي تقريرٍ أصدَرَتْه في أبريل ٢٠١٠ حثَّتْ وكالةُ "موديز" المؤسساتِ الماليةَ الإسلامية على (التجدُّد، والابتكار) خُصوصاً في مجالِ التحوُّطِ إزاءَ المخاطر[1].

وقال تقريرُ مؤتمرِ الصيرفةِ الإسلامية العالَميِّ المنعقدُ خلالَ فترة ٢٠٠٩–٢٠١٠، والذي نُشِرَ بالتعاونِ مع مؤسَّسةِ "ماكينزي اندكومباني" أنّه يتعيَّنُ على المصارفِ الإسلامية أن تُحدِّدَ مسارَها المستقبليَّ عبرَ استكشافِ مجالاتٍ جديدة مُهِمَّة، هذا وأضافَ التقريرُ بأنّه: "على هذه المصارفِ أن تُعَزِّزَ وتُنوِّعَ أعمالَها عَبْرَ التوَّجُه إلى نشاطاتٍ ذاتِ توجه قوي نحو النمو، وهذا مثل التمويل الشخصي وإدارة الأصول ومجالات أخرى في الصيرفة الاستثمارية"، وذكَرَ التقريرُ أنّ المصارفَ الإسلامية ما زالتْ تُعاني من انكشافٍ أكبرَ على القطاعاتِ العقارية[2].

الخاتمةُ:

يُمكِنُ القولُ: أنّ العالَم مازالَ يُعاني من الأزمةِ المالية العالَمية التي عَصفَتْ به في ٢٠٠٨، وهذا في إطارِ ما سُمِّيَّ بأزمةِ الرهنِ العقاريِّ الأمريكية، التي شمِلتْ القطاعاتِ المصرفيةَ كافَّةً، وامتدَّتْ لتشملَ القطاعاتِ الاقتصاديةَ الأُخرى؛ ممّا زادَ من معاناةِ المجتمعاتِ الفقيرةِ التي كانت بالأساسِ تُعاني الأمراضَ الاقتصادية الأُخرى، كـ(الفقرِ، ومعدلاتٍ مرتفعة للبطالة، وعدمِ الاستقرار الاقتصادي، والتضخُّم) وغيرها.

[1] الشرق الاقتصادي، الصيرفة الإسلامية تنمو لكنها تواجه تحديات التنويع والتنظيم، العدد 8131، 20/09/2010، ص:06، مقال منشور على الانترنت على الموقع الإلكتروني التالي: www.al-sharq.com

[2] جميل أحمد، الدور التنموي للبنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص:299.

ولا شكّ أنّ لهذا أسبابًا جذريَّة، من أهمّها (عدمُ تقديم إطارٍ مصرفيٍّ ونَقديٍّ مُستقرٍّ وعادلٍ)، فلا يُمكِنُ لأيِّ نظامٍ اقتصاديٍّ الاحتفاظُ بـ(حيويَّته ونشاطه)، والوصولُ إلى أهدافه الاجتماعية والاقتصادية، بدُونِ نظامٍ مصرفيٍّ رشيدٍ وعادلٍ، ولا يتحقَّقُ إلاّ على ضوءِ الشريعة الإسلامية.

ولذلك كانَ لا بُدَّ من البحثِ عن هذا البديلِ الإسلاميِّ الذي تُقدِّمُه اليومَ المصارفُ الإسلامية، والتي تتميَّز بالاهتمامِ بالنواحي (الاجتماعية والأخلاقية، وتساهم في ترابط المجتمع؛ بناءً على (منهجٍ ربَّانيٍّ شاملٍ).

هذا وقد شَهِدَتِ الساحةُ المصرفية (مَحلِّيًّا وإقليميًّا) مُؤخّراً تطوُّراً هائلاً في تقديمِ العملياتِ المصرفيةِ الإسلامية الشاملة؛ سواءٌ أكانتْ على شكلِ (إنشاءِ مصارفَ إسلاميةٍ جديدة)، أم بـ(تحوُّلِ مصارفَ تقليديةٍ إلى مصارفَ إسلاميةٍ) وبشكلٍ كاملٍ. اللهُمَّ ألهِمنا رُشدَنا وبلِّغْنا فيما يُرضِيكَ آمالَنا. اللهُمَّ آمينَ.